تمهيد الفصل الأول:

يحتل تقييم الأداء المالي للبنوك أهمية خاصة في كل المجتمعات والنظم الاقتصادية، نظراً لندرة الموارد الاقتصادية والمالية مقارنة بالاحتياجات الكبيرة لها. ومن أهم التحديات التي يواجهها مدراء البنوك هو كيفية استخدام الموارد المالية المتاحة لهم أفضل استخدام. ومن أهم نتائج استخداماتها أنها تمكن المدراء من توفير واستخدام الموارد المتاحة بفاعلية أكبر، وذلك من أجل تحقيق أهداف البنك التجاري، وتمكن هذه العملية من التقييم الدوري لمختلف نشاطاتها باختيار أنسب الأدوات والوسائل الكفيلة لإجراء عملية الرقابة وتقييم الأداء بشكل واضح يعكس الوضعية المالية للبنوك التجارية، وتتمثل هذه الوسائل خاصة في التحليل المالي والميزانيات التقديرية.

ويتجلى هدف تحليل وتقييم الأداء المالي للشركات والمؤسسات المختلفة في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط البنك للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه.

كما تعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم الأداء الكلي والجزئي للمؤسسات كافة، ويمكن ذلك من خلال إجراء المقارنة بين المؤشرات المالية للمؤسسة الواحدة خلال فترة زمنية محددة ، أو مقارنة متوسط المؤشرات المالية لمجموعة مؤسسات مع معيار الصناعة للمؤسسات المماثلة لها في نفس النشاط أو القطاع.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء في البنوك التجارية

يكتسي موضوع تقييم الأداء أهمية كبيرة بالنسبة لأي مؤسسة اقتصادية كانت أو مالية، ويتميز النشاط المصرفي عن الأنشطة الأخرى بالتنوع والتعدد في المنتجات والخدمات، لذا تعرف المصارف بأنها مؤسسات متعددة المنتجات كما يتميز مجال نشاطها بالتغير والتجدد المستمر سواء على مستوى آليات العمل الداخلي (صيغ التمويل الجديدة، خدمات جديدة، تكنولوجيا جديدة ....الخ) أو على مستوى البيئة والمحيط (متعاملين جدد، أسواق مالية، منافسين جدد...الخ) لذا يعتبر تقييم أداء المؤسسات المصرفية عملية أساسية وضرورية لاستمرار نشاط المصرف ولمواجهته التغيرات والتحديات المستمرة.

المطلب الأول: تعريف تقييم الأداء

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء نذكر من بينها ما يلي:

التعريف الأول: تقييم الأداء هو: " تقييم ما تم إنجازه مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعا وخلال مدة زمنية معينة وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والأساليب والأدوات، وتحديد الانحرافات ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها"[1]

التعريف الثاني: تقييم الأداء هو: "عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفء"[2].

التعريف الثالث: تقييم الأداء هو :" عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة"[3]

التعريف الرابع: تقييم الأداء هو:" " جميع العمليات و الدراسات التي ترمي إلى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة و كفاءة استخدامها في المؤسسة مع دراسة تطور هذه العلاقة خلال فترات زمنية متباعدة أو فترات زمنية محددة عن طريق إجراء المقارنات بين المستهدف و المتحقق من الأهداف ، بالاستناد إلى مقاييس و معايير معينة .4

---

1 سنان زهير محمد جميل، د- سوسن أحمد سعيد، **تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار**، مجلة تنمية الرفدين، العدد 85، سنة 2007.

[2]- أبو الفتوح علي فضالة، **التحليل المالي وإدارة الأموال**، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، 1999، ص23.

3- محمد جموعي قريشي، **تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000**، الجزء الأول، جامعة ورقلة، مجلة الباحث العدد 03، 2004، ص 90

4- نور الدين بن عمارة، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية** دراسة حالة مؤسسة لينـد غاز الجزائر– الجزائر - وحدة ورقلة - (2005-2009)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة ،الجزائر، ص 13– 14 .

ومن هنا يمكن نعتبر أن تقييم أداء بنك تجاري هو عبارة عن المرآة العاكسة لوضعية هذا البنك من خلال متابعة تحركات البنك وهذا بجمع البيانات المحاسبية والتأكد إن كان هذا البنك يحكم استغلال موارده المتاحة بشكل فعال كما أن عملية تقييم الأداء هي جزء من الرقابة، فهي تعمل على قياس نتائج البنك باستخدام مجموعة من المؤشرات.

وتجدر الاشارة أن القائم بعملية التقييم قد تواجهه مشاكل وصعوبات قد تؤثر على نتائج مهمته، منها على سبيل المثال:

- اختلاف المعايير القانونية والمحاسبية لترتيب البيانات المالية بين البنوك؛
- ممارسة قدر كبير من التحفظ من طرف مدراء المصارف في تقاريرهم وبياناتهم؛
- تزايد نشاطات خارج الميزانية والتي كثيرا ما تشكل مجالا لعدم التحكم والسيطرة.

المطلب الثاني: أهداف وأهمية تقييم الأداء

لعملية تقييم الأداء أهمية وأهداف كثيرة والتي يمكن أن نوجزها فيمايلي:

الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء

يتمثل الهدف العام لعملية تقييم الأداء في التأكد من أن الأداء الفعلي يتم وفقا للخطط الموضوعة والمرسومة. إلا أن هناك بعض الأهداف الأخرى لتقييم الأداء يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- كشف بعض المشكلات الإدارية والتنظيمية، حيث تكفل الدراسة التحليلية لنتائج التقارير الكشف عن بعض العيوب التنظيمية أو الإدارية؛
- تقدير صلاحية أنظمة شؤون العاملين الأخرى، إذ تعتبر عملية تقييم الأداء بمثابة اختبار لمدى سلامة ونجاح الطرق المستخدمة في الاختيار والتعيين؛
- تحديد مسؤولية كل مركز أو قسم في الوحدة الاقتصادية عن مواطن الخلل و الضعف في النشاط الذي يطلع فيها، من خلال قياس إنتاجية كل قسم من أقسام العملية الإنتاجية وتحديد انجازاته سلبا أو إيجابا الأمر الذي من شأنه خلق منافسه بين الأقسام باتجاه رفع مستوى أداء الوحدة؛
- تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي يقدمها تقييم الأداء فيكون بمقدورها التحقق من قيام الشركات العامة بنشاطها بكفاءة عالية و انجازها لأهدافها المرسومة كما هو

مطلوب حيث تقدم تقارير الأداء أفضل المعلومات التي يمكن أن تستخدم في متابعة وتطوير المتطلبات الإدارية والاقتصادية والمالية لمختلف الوحدات الاقتصادية ؛

- العمل على الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية يتم عادة من خلال التوسع وإقامة المنظمات الجديدة.

الفرع الثاني: أهمية تقييم الأداء

تحظى عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية بأهمية كبيرة، يمكن ابرازها فيما يلي:

- يعتبر تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة؛
- يبين تقييم الأداء في البنوك قدرة البنك على تنفيذ ما خطط له من أهداف من خلال مقارنة النتائج المحققة مع الأهداف، والكشف عن الانحرافات واقتراح الحلول المناسبة لها بما يعزز أداء البنك بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة؛
- يظهر تقييم الأداء المركز الاستراتيجي للبنك ضمن إطار البيئة التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغير المطلوبة لتحسين المركز الاستراتيجي للبنك؛
- يعتبر تقييم الأداء وسيلة مهمة في تحسين مردودية المؤسسات الاقتصادية، حيث يبين كل نقاط القوة والضعف ويساعد على تحليل النتائج[5]
- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية والإحصائية؛
- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات خلال السنة المالية.

المطلب الثالث: نماذج قياس الأداء بالبنوك التجارية

تختلف مؤشرات قياس أداء البنوك باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، وكون تقييم أداء البنوك عملية شاملة تستفيد منها إدارة البنك وجميع جهات المراقبة، استخدمت عدة نماذج خاصة منها نموذج العائد على حقوق الملكية، كما تم في الفترة الحالية اعتماد مؤشر آخر لقياس أداء المصارف

5--شيبي عبد الرحيم، بن بوزيان جازية، **تقييم كفاءة أداء النظام المصرفي**، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، جامعة بشار، الجزائر، أيام 25/24 أفريل 2006، ص4.

كبديل عن عائد حقوق الملكية هو مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة [6]، ومن جهة أخرى نجد نماذج لقياس الأداء وهي مقاييس المخاطرة والتحليل المالي.

الفرع الأول: نماذج قياس الأداء من حيث العائد والمخاطرة

تختلف نماذج قياس الأداء حيث نجد نماذج قياس الأداء من حيث العائد ونماذج قياس الأداء من حيث المخاطرة وهذا كما يلي:

1- نماذج قياس الأداء من حيث العائد:

1-1- نموذج العائد على حقوق الملكية

يستخدم هذا المعدل كأساس لتحليل ربحية البنك التجاري، وزادت أهميته لارتباطه بمعدلات أخرى تخص الربحية، وهي معدل العائد على الأصول والرافعة المالية (مضاعف الملكية)، ويتمثل هذا العائد في النسبة بين نتيجة الدورة الضافية (صافي الدخل) وإجمالي الأموال الخاصة، أي أن:

معدل العائد على حقوق الملكية = نتيجة الدورة الصافية / حق الملكية.

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس النسبة المئوية للعائد لكل دينار من حقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما تمكن البنك من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين، وزيادة الأرباح المحتجزة، وهذا في حالة زيادة الأرباح[7].

1-2- معدل العائد على الأصول:

ويهدف هذا المؤشر إلى قياس الدخل لكل دينار من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال فترة، أي أنه يفيد في معرفة العلاقة بين الربحية وجميع أصوله، ويكشف عن كفاءة البنك في توظيف أصوله لتحقيق مستوى معين من الربح. ويحسب بالعلاقة التالية::

العائد على الأصول = صافي الدخل / إجمالي الأصول

ويرتبط العائد على حق الملكية بالعائد على الأصول من خلال معامل الرفع (مضاعف حق الملكية)، حيث: **العائد على حق الملكية = العائد على الأصول × الرفع المالي.**

6-محمد جموعي قريشي، **مرجع ذكر سابقا**، ص،89

7- ميلودي محمد كريم، **الجهاز المصرفي في ظل العولمة (حالة الجزائر)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2003-2004، ص 53.

ويقوم مضاعف الملكية بمقارنة أصول البنك التجاري بأمواله الخاصة، حيث تشير القيمة الأكبر من هذا المضاعف إلى درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بالأموال الخاصة، ومن ثم فمضاعف الملكية يقيس درجة الرفع المالي للبنك، ويمثل مقياسا لكل من العائد والمخاطرة، ويؤثر هذا المضاعف على أرباح البنك وذلك لتأثيره المضاعف في العائد على الأصول، والتي تساهم في تحديد العائد على حق الملكية، ولكن في نفس الوقت يمثل مقياس للمخاطرة لأنه يعكس حجم الأصول التي يمكن خسارتها قبل أن يصل البنك إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالالتزامات[8]. ويحسب بالعلاقة التالية:

مضاعف حق الملكية = إجمالي الأصول / إجمالي الأموال الخاصة

وبعد تحليل العائد على حق الملكية إلى معدل العائد على الأصول والرفع المالي، يمكن تحليل أيضا معدل العائد على الأصول إلى معدل هامش الربح ومنفعة الأصول للبنك.

1-3- هامش الربح:

يقيس هذا الهامش قدرة البنك على تحقيق الأرباح الصافية، كما يعبر عن مقدرة نفس البنك في السيطرة والتحكم في مصاريفه وتخفيض ضرائبه، وذلك بسبب أن:

صافي الدخل = مجموع الإيرادات – (المصروفات + الضرائب)

حيث كلما ارتفع هذا الهامش كلما كان ذلك مؤشرا على مقدرة البنك على تقليص مصاريفه، ويحسب هذا الهامش كما يلي:

هامش الربح = صافي الدخل / إجمالي الإيرادات

ويعبر هذا الهامش عن نسبة كل دينار من صافي الدخل المحقق من الإيرادات الكلية، غير أنه لتحديد نوعية المصاريف ذات التأثير الأكبر على إجمالي الإيرادات يجب دراسة النسب الأربع التالية:

- نسب مصاريف الفوائد = مصاريف الفوائد / إجمالي الإيرادات.
- نسب مخصصات خسائر القروض = مخصصات خسائر القروض / إجمالي الإيرادات.
- نسبة المصاريف بدون فوائد = المصاريف بدون فوائد / إجمالي الإيرادات.

[8]- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية " تحليل العائد والمخاطرة"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 82-83.

- نسبة الضريبة = الضرائب على الأرباح / إجمالي الإيرادات.

مجموع النسب الأربع السابقة وهامش الربح يساوي الواحد، وكلما انخفضت أي نسبة من هذه النسب كلما أدى ذلك إلى ارتفاع أرباح البنك.

وعند مقارنة كل نسبة بالنسبة المماثلة في البنوك التجارية الأخرى من نفس الحجم، فإنه سيتضح ما إذا كان هناك أنواع معينة من المصروفات أو الضرائب لها يد في التأثير على أداء البنك أم لا، وعند اختلاف النسبة عن البنوك الأخرى فإنه يجب إتمام الفحص وذلك بدراسة نسب إضافية لتبيين سبب الاختلاف، والذي يخرج عن الأسباب التالية[9] :

- بسبب تأثير معدل الفائدة، أي اختلاف متوسط تكلفة تمويل الأصول، والتي ترجع إلى اختلاف المخاطرة، فمثلا إذا اقترض أحد البنوك في توقيت يكون فيه سعر الفائدة منخفضا، فإن مصروف الفوائد لديه سوف يقل عن البنوك الأخرى التي أصدرت قروضا في أوقات ارتفاع معدلات الفائدة.
- يمكن أيضا أن يكون سببه اختلاف مكونات الخصوم في البنك، والذي يؤدي إلى اختلاف عبء الفوائد، فمثلا البنوك التي نوجد لديها ودائع تحت الطلب تكون مصاريف الفوائد منخفضة بسبب أنها تدفع عليها سعر الفائدة منخفض، أو لا يدفع عليها فائدة على عكس الودائع الأخرى.
- يمكن أن يكون لتأثير الحجم سببا في هذا الاختلاف، حيث يقوم نشاط البنك على مقادير مختلفة من الديون وحقوق الملكية، حيث تدفع فوائد مختلفة بحسب مقدار الديون، ويظهر كل هذا مضاعف حق الملكية، فارتفاع هذا المضاعف يعني زيادة مصاريف الفوائد وهو ما يعكس القدر الكبير من الديون، والعكس في حالة الانخفاض.

1-4- منفعة الأصول:

تمثل منفعة الأصول قدرة أصول البنك التجاري على تحقيق الإيرادات، وتنقسم هذه الإيرادات إلى إيرادات من الفوائد والإيرادات المتولدة من مصادر أخرى ويتم حسابها كما يلي:

منفعة الأصول = (دخل الفائدة + الدخول الأخرى بخلاف الفوائد) / إجمالي الأصول.

ويمكننا تقييم الأداء في هذه الحالة بفحص عوائد كل أصل قبل الضريبة، والذي يمكننا من مقارنة العوائد المحققة للبنك مع العوائد الأخرى التي تحققها البنوك المناظرة، وقد تكون الاختلافات بسبب اختلاف آجال استحقاق الأصول.

[9]- طارق عبد العال حماد، **تقييم أداء البنوك التجارية" تحليل العائد والمخاطرة"**، مرجع ذكر سابقا، ص 85-86.

ومثال على البنوك التي تستثمر قدرا من الأموال في قروض موجهة للتشييد والبناء سوف تحصل على فوائد أعلى من القروض الموجهة إلى الشركات، وذلك لأن الأول تظهر فيه المخاطرة أعلى.

وتجدر الإشارة إلى أن البنك الذي يحصل على دخول غير عادية (أي دخل غير مكرر)، يجب على المحلل في البنك إبعاد هذه الدخول من إجمالي الدخول بخلاف الفوائد، وذلك قبل تقييم أداء البنك، وذلك لإظهار الصورة الحقيقية للأداء.

وفي الأخير يمكن استخلاص أن

معدل العائد على الربحية = هامش الربح × منفعة الأصول × مضاعف حق الملكية.

مما سبق يمكن تشكيل الجدول التالي والذي يلخص أهم مؤشرات قياس الأداء من حيث العائد كما يلي:

الجدول رقم(1-1): أهم نماذج قياس الأداء من حيث العائد

المؤشر	العلاقة	المدلول
العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل / إجمالي حقوق الملكية	يوضح هذا المؤشر قيمة العائد التي يحصل عليها البنك من خلال استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية
العائد على الأصول	صافي الدخل / إجمالي الأصول	يقيس صافي الدخل الناتج عن استثمار الأصول المملوكة
الرافعة المالية	إجمالي الأصول/ إجمالي حقوق الملكية	وفيه تتم عملية مقارنة الأصول بحقوق الملكية، كما يعتبر مقياس للربح والمخاطرة
هامش الربح	صافي الدخل / إجمالي الإيرادات	تقيس هذه النسبة صافي الدخل المحقق من كل وحدة من إجمالي الإيرادات، كلما تبين قدرة البنك على الرقابة والسيطرة على النفقات وتخفيض الضرائب
منفعة ال الأصول	إجمالي الإيرادات / إجمالي الأصول	تعبر عن نسبة إجمالي الإيرادات لوحدة واحدة من الأصول

المصدر: حنفي عبد الغفار وعبد السلام أبو قحف، الإدارة الحديثة في البنوك التجارية، المكتب العربي الحديث للنشر، الأردن، 1993، ص 274.

2- نماذج قياس الأداء من حيث الأخطار:

وهي مؤشرات لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات بنسبة واحدة أو عدة نسب، وذلك حسب العناصر المكونة أو المرتبطة بمخاطر معينة، تعرف المخاطر البنكية عادة على أنها التأثير السلبي على الربحية لعدة مصادر مميزة لعدم التأكد، ويتطلب قياس الأداء المتصل بالمخاطر البنكية أن يتم التعبير عن عدم التأكد وتأثيره السلبي المحتمل على ربحية البنك، ويقصد بالربحية في السياق التالي كل من المقاييس المحاسبية ومقاييس مراقبة تحركات السوق، كما يعبر عن المخاطر البنكية بأنها التقلب المتوقع في العائد المستقبلي للبنك[10]، ومن بين نماذج قياس الأداء من حيث المخاطر نجد قياس مخاطر كل من (مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان، مخاطر رأس المال، مخاطر التشغيل).

2-1- مخاطر السيولة:

غالبا ما تنتج هذه المخاطر بسبب عدم قدرة البنك على جذب إيداعات جديدة من العملاء أو بسبب ضعف المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات، هذا ويقوم المصرف باللجوء إلى أسواق المصارف كلما أقرض عملاءه، وذلك لكي يتمكن من الإيفاء بتعهداته على الوفاء بطلبات القروض من عملاء المصرف، فكلما اقترض المصرف من الأسواق المالية قلت مقدرته على إبقاء هامش ربحي جيد على القروض التي يقدمها[11]. ويتم قياس مخاطر السيولة بالنسب التالية:

- إجمالي الودائع / إجمالي الودائع الادخارية والآجلة.
- إجمالي حقوق الملكية / الأصول.
- (النقدية + المستحق على البنوك) / إجمالي الأصول.
- أصول سائلة / إجمالي الودائع.

2-2- مخاطر سعر الفائدة:

تعرف مخاطر أسعار الفائدة بأنها مخاطر تراجع الإيرادات نتيجة لتحركات أسعار الفائدة، وتولد معظم بنود الميزانية الختامية إيرادات وتكاليف يتم ربطها بأسعار الفائدة بواسطة مؤشر، حيث أن أسعار الفائدة غير مستقرة، لذلك فإن الإيرادات تكون غير مستقرة أيضا، وأي شخص يقترض يكون

[10]- د- منير ابراهيم هندي، **الفكر الحديث في إدارة المخاطر**، مكتبة جامعة جدار للدراسات العليا، 2000، ص05.
[11]- د- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة البنوك**، دار المناهج للنشر والتوزيع الأردن 2006، ص 67.

معرضا لمخاطر أن تهبط الإيرادات بهبوط أسعار الفائدة[12]. ويتم حساب مخاطر سعر الفائدة بالنسبة التالية:

- أصول حساسة اتجاه معدل الفائدة – خصوم حساسة اتجاه معدل الفائدة
- الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول
- الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول

2-3- مخاطر الائتمان:

وتعرف مخاطر الائتمان بأنها الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قدرة أو عدم رغبة المقترض القيام بالوفاء بالتزاماته في الأوقات المحددة، مما يؤدي إلى إلحاق خسائر اقتصادية للبنك، حيث يواجه البنك عند منح القروض مشكلة تقدير المخاطر المتعلقة بالقروض، ويحاول التحكم فيها أو التخفيف من آثارها التي قد تمتد ليس فقط إلى عدم تحقيق البنك للعائد المتوقع من القرض، وإنما إلى خسارة الأموال المقرضة ذاتها[13]. وتنقسم مخاطر الائتمان إلى نوعين:

- **المخاطر الخاصة**: تتعلق بالعميل، وطبيعة نشاطه، كما قد يرتبط هذا النوع من المخاطر بالبنك مانح الائتمان.
- **المخاطر العامة:** فهي المخاطر التي يصعب التنبؤ بها، وتخرج عن إرادة كل من العميل والبنك[14]، مثل مخاطر تغير أسعار الفائدة، مخاطر التضخم، مخاطر الدورات التجارية التي تصيب الاقتصاد القومي، كموجات الكساد مثلا، إضافة إلى مخاطر السوق، التغير في الأنظمة الاقتصادية أو السياسية، ويتم حساب مخاطر الائتمان بواسطة النسب التالية:
  - القروض المتأخرة عن السداد / محفظة القروض.
  - حق الملكية / إجمالي محفظة القروض.
  - قروض وسلفيات قصيرة الأجل / الأصول.
  - مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض والإيجارات.

2-4- مخاطر رأس المال:

يرجع وجود هذه المخاطر إلى عدم كفاية رأس المال لامتصاص الخسائر التي يمكن أن تحدث، وبالتالي تأثير هذه الخسار على المودعين والدائنين، ولهذا تهتم البنوك المركزية دائما بكفاية رأس المال

[12]- طارق عبد العال، **إدارة المخاطر (أفراد- إدارات- شركات- بنوك)**، دار النشر والثقافة، الإسكندرية 2003، ص 194-195.

[13]–محمد صالح الحناوي، عبد الفتاح عبد السلام، **المؤسسات المالية-البورصة و البنوك التجارية**-، الدار الجامعية، مصر، 2000،ص.274.

[14]- أحمد غنيم، **صناعة قرارات الائتمان و التمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للبنك**، بدون دار و بلد نشر، 2002، ص.74.

بالنسبة للبنوك، حيث يعتبر ضمان لحقوق المودعين والدائنين[15]، ويتم حساب مخاطر رأس المال بالنسبة التالية:

- **الأموال الخاصة** (حقوق الملكية)/ **الأصول الخطرة** (إجمالي حقوق الملكية / إجمالي الأصول)

3- مخاطر التشغيل:

من أهم أنواع مخاطر التشغيل انهيار الضوابط الداخلية ، حيث قد تؤدي مثل تلك الانهيارات إلى خسائر مالية نتيجة خطأ أو الاحتيال أو الفشل في الأداء في إطار زمني أو تعرض مصالح المصرف للخطر بشكل أو بآخر، على سبيل المثال من قبل المتعاملين مع المصرف أو مسؤولي الإقراض أو مجموعات عمل تتجاوز حدود سلطاتها أو تقوم بأعمال تجارية بطريقة خطرة أو غير أخلاقية، ومن السمات الأخرى لمخاطر التشغيل فشل نظم تكنولوجيا المعلومات أو الحوادث مثل الحرائق والكوارث الأخرى[16]، ويتم حساب مخاطر التشغيل بالنسبة التالية:

- إجمالي المصاريف / عدد العمال

ومما سبق يمكن تشكيل الجدول التالي:

الجدول رقم(1-2-): مؤشرات قياس الأداء من حيث المخاطر

المخاطر	العلاقة	المدلول
مخاطر الائتمان	مخصصات خسائر القروض / إجمالي القروض - القروض المتأخرة عن السداد / محفظة القروض. - حق الملكية / إجمالي محفظة القروض. - قروض وسلفيات قصيرة الأجل / الأصول	توضح المخاطر الناجمة عن فقدان كل أو جزء من الفوائد المستحقة أو أصل الدين أو هما معا.
مخاطر السيولة	- الودائع الأساسية / إجمالي الأصول - إجمالي الودائع / إجمالي الودائع الادخارية والآجلة. - إجمالي حقوق الملكية / الأصول. - (النقدية + المستحق على البنوك) / إجمالي الأصول. - أصول سائلة / إجمالي الودائع.	يشير المقياس إلى مقارنة نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة السحوبات من الودائع والزيادة في القروض
مخاطر سعر الفائدة	- الأصول الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول - الخصوم الحساسة للفائدة / إجمالي الأصول	يبين مدى حساسية التدفقات النقدية التي تطرأ على مستوى معدلات الفائدة
مخاطر رأس المال	الأموال الخاصة (حقوق الملكية)/ الأصول الخطرة (إجمالي	تشير إلى الدرجة التي يمكن بها انخفاض قيمة الأصول قبل أن يلحق الضرر بالدائنين

[15]- زياد سليم ومضان، محفوظ أحمد جودة، **إدارة البنوك**، الطبعة الثانية، دار الميسة للنشر والتوزيع والطباعة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص285.

[16]- د- نبيل حشاد، **دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف (موسوعة بازل 2 – الجزء الخامس)**، اتحاد المصارف العربية 2007، ص 50

	حقوق الملكية / إجمالي الأصول)	والمودعين، أي درجة تغطية حقوق الملكية للأصول ذات المخاطر
مخاطر التشغيل	إجمالي المصاريف / عدد العمال	تشير إلى كفاءة إدارة التكلفة عند أداء الأنشطة في البنك

المصدر: محمد جموعي قرشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة مجموعة من البنوك الجزائرية، بحث في مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد3، 2004، ص 92.

الفرع الثاني: نموذج القيمة الاقتصادية المضافة[17]

مع التطور الذي شهده النشاط المصرفي أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية **(ROE)** لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك ، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تعالج نقاط الضعف التي ارتبطت بطرق التقييم التقليدية، ومن بينها نموذج القيمة الاقتصادية المضافة. وتعرف هذه الأخيرة على أنها تلك النتيجة الاقتصادية التي حققتها المؤسسة بعد دفع مجموع الأعباء من الأموال المستثمرة. وتقاس القيمة الاقتصادية المضافة بالمعادلة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة EVA = الربح العامل الصافي بعد الضريبة – (رأس المال × تكلفة رأس المال)

حيث:

الربح العامل الصافي بعد الضريبة: هو معيار للأرباح الاقتصادية.

- **رأس المال:** القيمة الدفترية لجميع عناصر رأس المال والمتمثلة في:
  - حقوق المساهمين.
  - مخصصات خسائر القروض (بعد طرح الضريبة المؤجلة).
  - أرصدة ضريبية مؤجلة أخرى.
  - الشهرة المستهلكة.

تكلفة رأس المال : يستخدم نموذج تأشير الموجود في الرأسمالية (التاريخية)،

الفرع الثالث: التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء البنكي

يعتبر التحليل المالي من أهم الطرق المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية أو منشآت الأعمال، فهو أهم من الإدارة المالية وضرورة قصوى للتخطيط المالي السليم، فالتحليل المالي يتكون من

[17]- محمد جموعي قريشي، **مرجع ذكر سابقا**، ص 92.

مجموعة من المفاهيم، الطرق والوسائل التي تسمح بإعطاء فكرة حول الوضعية المالية للبنك والأخطار التي تواجهها.

ومن أهم أساليب تحليل القوائم المالية لبنك تجاري نجد التحليل الرأسي والأفقي.

1- التحليل الرأسي:

ويقوم على أساس دراسة العلاقة بين البنود المالية المختلفة بالقائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أو في تاريخ إعداد القائمة بهدف تحديد الوزن النسبي لكل بند من بنود القائمة بالقياس إلى مجموع هذه القائمة، وكذا بالقياس إلى باقي البنود، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة.

2- **التحليل الأفقي:** ويقوم هذا الأسلوب على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المالية المتعاقبة مع اختبار واحدة من تلك الفترات لتكون الأساس، وهذا بغرض تحليل الاتجاهات والتطورات المالية المصاحبة لبنود القوائم، وتحديد أوجه القوة والضعف فيها وكذا التعرف على أسبابها، وذلك بهدف وضع الخطط والسياسات واتخاذ القرارات المالية والإدارية المناسبة[18].

المبحث الثاني: تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام أساليب رقابية

يتم تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام أساليب رقابية منها التقييم باستخدام مؤشرات camels (كفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة والربحية، الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق) [19]، وسيتم التطرق إلى هذه المؤشرات بالتفصيل في الفصل الثاني، ومن بين الأساليب الرقابية لتقييم أداء البنوك التجارية نجد أسلوب الرقابة المصرفية بالمخاطر (اتفاقية بازل بمختلف مراحلها) وهذا ما سيتم تناوله بالتفصيل في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف الرقابة المصرفية، أهدافها وأنواع الرقابة المصرفية

تعد الرقابة السليمة شرطا أساسيا لاستمرار البنوك في السوق المصرفي والتأكيد على سلامة مراكزها المالية، وتجنيبها المخاطر المحتملة مع تحقيق الفعالية في مستوى الأداء، وبالتالي ضمان سلامة الجهاز المصرفي واستقراره.

[18]- صلاح الدين حسن السيسي، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية**، الطبعة الأولى، دار الوسام للطباعة والنشر، بيروت، 1998، ص 251.

[19]- - أحمد محمود عمارة: **اكتشاف وعلاج الأخطاء في البنك التجاري**، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة، ص15

الفرع الأول: تعريف الرقابة المصرفية

قبل التطرق إلى تعريف الرقابة المصرفية نعرف الرقابة بصفة خاصة:

1- تعريف الرقابة

لقد أعطيت لوظيفة الرقابة العديد من التعريفات نذكر منها ما يلي:

- **الرقابة هي** "أداة يمكن من خلالها التحقق من أن الأهداف والبرامج قد نفذت بالأسلوب المعين وبدرجة الكفاية المحددة وفي الوقت المحدد للتنفيذ أي وفق الجدول الزمني لعملية التنفيذ"[20].
- **الرقابة هي** " السياسة التي تتخذ لتقرير مدى تحقيق الوحدات المختلفة ومراكز المسؤولية للأهداف الموضوعة مقدما والوقوف على الانحرافات وتفسير أسبابها وتحديد أوجه التصحيح المناسبة"[21].
- **الرقابة هي "**وظيفة إدارية تسعى لجعل الحوادث تتوافق مع الخطة المرسومة، فهي عملية التحقق عن مدى إنجاز الأهداف المبتغاة والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تدليلها في أقصر وقت ممكن"[22].

- **الرقابة هي "** وظيفة من وظائف الإدارة تهدف إلى قياس وتصحيح أداء المرؤوسين، بغرض التأكد من أن أهداف المنشأة والخطط الموضوعة لبلوغها قد تحقيقها "[23].

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن الرقابة بمفهومها العام تعني التحقق من أن العمل يتم وفقا لما هو مخطط له، وأن أداء المنظمة هو في المستوى المطلوب أي حسب الأهداف الموضوعة.

2- تعريف الرقابة المصرفية

الرقابة المصرفية هي مجموعة من القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والبنوك، بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم وقادر على أن يساهم في التنمية الاقتصادية، ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها[24].

---

[20]- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، **إدارة البنوك**، دار وائل الطبعة الثالثة، عمان 2006، ص 212.
[21]- د- محمد اسعد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، دار الجامعة الجديدة 2005، ص127.
[22]- طارق المجذوب، **الإدارة العامة: العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح** الإداري، منشورات الحلبي، بيروت، دون سنة النشر، ص55.
[23]- جميل أحمد توفيق، **إدارة الأعمال: مدخل وظيفي**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 404.
[24]- أنطوان الناشف، خليل الهندي، **العمليات المصرفية والسوق المالية**، مؤسسة حديثة للكتاب، الجزء الأول 1998، ص 121.

يتولى الرقابة البنكية بصورة أساسية السلطات النقدية في البلاد للتحقق من سلامة النظم المصرفية، النقدية والائتمانية المطبقة والتأكد من صحة تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية الصادرة من جهة الإشراف والمراقبة في البلاد، سواء كان ذلك ممثلا في البنك المركزي أو مؤسسة النقد أو السلطة المخول لها حق الإشراف والرقابة على البنوك، كما يمكن أن تكون الرقابة من داخل البنك نفسه بشكل يهدف إلى تحقيق الغاية المنشودة.

من خلال تعريف الرقابة المصرفية يمكن استنتاج أهمية الرقابة المصرفية وهذا من خلال النقاط التالية:

- تمكن الرقابة من التأكد من توازن جانبي الأصول والخصوم، ومتابعة تنفيذ الأنشطة المصرفية للفروع المختلفة، وذلك وفقا للخطة الموضوعة وهذا ما يؤدي إلى تحسين نوعية وحجم الخدمات المؤداة؛
- عن طريق الرقابة يمكن توجيه الأداء المصرفي نحو الأهداف المخططة؛
- يمكن عن طريق الرقابة الكشف عن الانحرافات والأخطاء ومعرفة المسؤولين عنها، وبالتالي منع حصولها في المستقبل؛

وتجدر الإشارة إلى ضرورة التمييز بين الرقابة التي تعتبر وظيفة أساسية من وظائف الإدارة، وبين تقييم الأداء الذي يكشف عن مدى الفعالية بمقارنة النتائج المحققة بالأهداف المسطرة، كما يكشف عن مدى الكفاءة، أي تقييم الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة بمقارنة المعدلات المحققة مع المعايير الموضوعة، ويكشف أيضا عن مدى التطور من خلال تقييم مدى قدرة البنك على استيعاب منجزات العلم تكنولوجيا وإداريا، وذلك بمقارنة الأساليب التقنية والإدارية المطبقة داخل البنوك، ومدى مواكبتها للتطورات الحديثة والقدرة على استيعابها[25].

الفرع الثاني: أهداف الرقابة المصرفية

تهدف الرقابة المصرفية إلى التأكيد على أن وحدات القطاع المصرفي تعمل في ظل الالتزام بمقررات السياسة النقدية فتأخذ في اعتبارها متطلبات الأوضاع الاقتصادية في البلاد[26]، وعموما يمكن حصر الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية فيما يلي:

[25]-عبد الحميد محمد الشواربي، محمد عبد الحميد الشواربي: **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهة النظر المصرفية والقانونية"**، منشأة المعارف، الإسكندرية، بدون سنة،ص154.

[26]- رمضان الشراح واخرون، **الحكم المؤسساتي السليم في المصارف والمؤسسات المالية**، اتحاد المصارف العربية، بيروت 2002، ص 25.

1- **الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:** ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل. كما يتضمن ذلك أيضا وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

2- **دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق فيما بينها:** إن اطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفاصيل التي تتيحها القوانين والتشريعات المصرفية، تجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي[27].

3- **حماية المودعين:** ويتم ذلك من خلال تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

4- **ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:** ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة والتي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل[28].

الفرع الثالث: أنواع الرقابة المصرفية

تصنف الرقابة المصرفية حسب الجهة التي تقوم بها إلى الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية.

1- الرقابة الداخلية

1-1 تعريف الرقابة الداخلية:

تعرف **الرقابة الداخلية** على أنها:" الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته، والتأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات، ولرفع الكفاية الإنتاجية للعاملين وتشجيعهم على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة، أي أن الرقابة الداخلية تشمل عملية الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة والتلاعب والاختلاس، كما تشمل الرقابة الإدارية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات، بالإضافة إلى

[27]- شريفي عمر، **دور وأهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي**، مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول " الأزمة المالية الاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، جامعة سطيف، الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر 2009، ص74.

[28]- محمد أحمد عبد النبي، **الرقابة المصرفية**، الطبعة الأولى، زمزم، عمان- الأردن، 2010، ص 43.

الرقابة المحاسبية الهادفة إلى التأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت من بيانات في دفاتر البنك وسجلاته"[29].

يمكن تعريف **الرقابة الداخلية** بأنها:" مجموعة السياسات والنظم والتعليمات التي تمكن المنشأة (شركة أو بنك) من تصحيح المسار أو تصحيح الأوضاع، وكذا تقييم أداء الوحدات المختلفة بها، بهدف تحقيق أقصى كفاءة ممكنة"[30].

كما عرفتها اللجنة الاستشارية للأعضاء المحاسبين في بريطانيا بأنها: " العملية التي تتضمن مجموعة أنظمة الرقابة المالية الموضوعة من طرف الإدارة بهدف التمكن من تسيير أعمال المؤسسة بطريقة منظمة واحترام السياسات والبرامج المسطرة وحماية الأصول وضمان قدر المستطاع صحة ودقة المعلومات المسجلة"[31].

وتشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مسجل في الدفاتر والسجلات، وحماية أصول البنك من السرقة أو التلف أو الضياع، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية المرسومة أو الموضوعة[32].

1-2- أهداف الرقابة الداخلية:

تتمثل الأهداف الرئيسية للرقابة الداخلية فيما يلي [33]:

- تنظيم المشروع لتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات.
- التأكد من دقة البيانات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات والقرارات الإدارية.
- رفع مستوى الكفاية الإنتاجية.
- تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية.
- حماية جودة المعلومات وتشجيع تحسين الأداء.

ولتحقيق هذه الأهداف كان لابد من تقسيم الرقابة الداخلية إلى الأقسام التالية:

---

[29]- خالد أمين عبد الله: **التدقيق والرقابة في البنوك**، ، دار وائل للنشر، الطبعة الأولى ، الأردن،1998،ص118.

[30]- أحمد محمود عمارة: **اكتشاف وعلاج الأخطاء في البنك التجاري**، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون سنة، ص15.

[31] - Renard J. **Théorie et pratique de l'audit interne ; organisation** ; paris ; 2002 ; p 118.

[32]خالد أمين عبد الله،**" العمليات المصرفية " الطرق المحاسبية الحديثة "**، دار وائل للنشر ، الطبعة الخامسة، الأردن، 2004، ص 388.

[33] - Khelassi Réda , **L'audit interne (Audit opérationnel)** ,Edition Houma, 3eme Édition, Algérie , 2010 , p 71.

- **الرقابة الإدارية**: وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة منها: دراسات الوقت وتقارير الأداء والرقابة على الجودة[34].
- **الرقابة المحاسبية:** تشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات، ويضم هذا النوع وسائل متعددة منها على سبيل المثال: استخدام حسابات المراقبة وإتباع موازين المراجعة الدورية، واتباع نظام التدقيق الداخلي.
- **الضبط الداخلي:** ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الاختلاس والضياع أو سوء الاستعمال، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل مع المراقبة الذاتية، حيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه تنفيذ العملية، كما يعتمد على تحديد الاختصاصات والسلطات والمسؤوليات.

2- الرقابة الخارجية

إن الهدف الأساسي الذي تسعى رقابة البنوك إلى تحقيقه هو تقدير متانة وصحة الوضعية المالية لمؤسسة القرض بغرض ضمان حمايتها، حيث تمثل الرقابة المصرفية إحدى أهم ركائز الهندسة الجديدة للنظام الدولي السليم والشفاف.،

بالإضافة إلى الرقابة الداخلية بمختلف وسائلها وآلياتها، لابد من توفر رقابة خارجية تعهد إلى هيئات غير مرتبطة بإدارة البنك، يشرف على هذه الرقابة جهات مختصة خارج البنك تتمثل فيما يلي[35]:

2-1- مراقب الحسابات الخارجي: أوجبت معظم قوانين البنوك المركزية على البنوك تعيين مدققي حسابات قانونيين ومرخصين لفحص حسابات البنك سنويا، كما أوجبت هذه القوانين على المدققين الخارجيين إرسال نسخ من تقاريرهم المتضمنة تفاصيل تدقيق حسابات البنوك ووثائقها الأخرى إلى البنك المركزي مباشرة، كما أن للبنك المركزي أن يطلب من مدقق الحسابات تزويده بأية معلومات وبيانات تفصيلية عن أوضاع البنك الذي دقق حساباته.

ويمكن إجمال أهداف الرقابة الخارجية في: التأكد من أن أعمال البنك قد تمت وفق مصلحة المساهمين والمودعين والدائنين للبنك، التأكد من تقيد البنك بالقوانين والأنظمة والتعليمات والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي.

---

[34]- خليل الرفاعي، **تقييم متانة الرقابة الداخلية على التسهيلات المباشرة في البنوك الإسلامية الأردنية**، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي حول " الأداء المتميز للمنظمات والحكومات "، جامعة ورقلة، الجزائر، أيام 09/08 مارس 2005، ص6.

[35]- كراجة عبد الحليم، **محاسبة البنوك**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى 2000، ص 246-247.

ويمارس مراقبوا الحسابات الخارجيين رقابتهم على البنوك باتباع الطرق التالية:

- +إطلاع المسؤولين على المخالفات لسرعة تسوية الأوضاع.
- التقارير: إذ يقوم مراقب الحسابات بوضع تقرير يسلم إلى السلطات المسؤولة في البنك خلال وقت محدد يتضمن تفصيلا لأعمال المراقبة التي قام بها ونتائجها، بالإضافة إلى تقديم تقرير آخر خاص إلى الجمعية العمومية للبنك مبينا فيه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء إدارة البنك سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع إرسال نسخ من التقارير السنوية مباشرة إلى محافظ البنك المركزي ودائرة الرقابة على البنوك[36].

2-2- رقابة البنوك المركزية على أعمال البنوك:

تتبع البنوك المركزية طريقتين لتنفيذ رقابتها على البنوك لتحقيق أهدافها المتوخاة من الرقابة ونجد: الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية، رقابة الأسلوب التعاوني.

2-2-1- الرقابة المكتبية: تتم عن طريق دراسة البنك المركزي للبيانات الدورية التي يطلبها من البنوك الخاضعة لإشرافه، ومن هذه البيانات: عناصر الأصول والخصوم التي تمثل المركز المالي للبنك، وحساب الأرباح والخسائر والميزانية، حيث تقوم البنوك عادة بموافاة البنوك المركزية بكل هذه العناصر أو بعضها وعلى فترات دورية وفقا لمقتضيات العمل ومتطلبات البنوك المركزية ومدى حاجتها إلى تلك البيانات.

2-2-2- الرقابة الميدانية: تتم بانتقال فريق عمل تابع للبنوك المركزية إلى البنوك للاطلاع على السجلات والمستندات الخاصة بها وذلك بغية التحقق من: صحة البيانات المقدمة من البنوك، صحة تنفيذ العمليات البنكية وسلامتها بما يتفق مع القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي، وبما يتماشى مع الأعراف البنكية، التحقق من سلامة المراكز المالية للبنوك، ومن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية وتحديد الثغرات في هذا النظام.

2-2-3- رقابة الأسلوب التعاوني: يشترك البنك المركزي مع البنوك في دراسة المشكلات التي تواجه الجهاز المصرفي، ويتخذ بالاشتراك معها قرارات جماعية يواجه بها تلك المشكلات، وذلك ينمي روح التعاون بين البنك المركزي ووحدات البنوك، مما يجعلها تنفذ القرارات والتوجيهات التي أسفرت عنها الدراسة المشتركة[37].

[36]- صلاح حسن، **الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال(تقييم أداء البنوك والمخاطر المصرفية الإلكترونية)**، دار الكتاب الحديث، 2011، ص331.

[37]- محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 331.

وترجع أهمية الرقابة الخارجية في البنوك إلى أن كلا من المدقق الخارجي ومفتش البنوك المركزية يعتمدان إلى أبعد الحدود على وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي في البنك، مما يوفر الوقت والجهد والمال، ولتجنب ازدواجية الجهود فإن على المدققين الداخليين والخارجيين التعاون الوثيق وذلك بحصر أعمال المدققين الخارجيين واتصالاتهم مع المدققين الداخليين أو دائرة التدقيق الداخلي أو لجنة المراجعة في البنك، وأن تكون المهمة الرئيسية للمدقق فاحصة ونافذة للأوضاع المالية للبنك في يوم تدقيق حساباتهم[38].

المطلب الثاني: لجنة بازل للرقابة المصرفية

تعتبر الرقابة الاحترازية جزء من الرقابة البنكية فهي عبارة عن مجموعة من التنظيمات التي توجه لاستدراك التزايد الضخم للمخاطر البنكية، فهي تحتوي على مجموعة من القواعد وهذه الأخيرة تستند أساسا على اتفاقية بازل.

الفرع الأول: نشأة وتطور لجنة بازل للرقابة المصرفية

أولى الخبراء في مجال البنوك اهتماما كبيرا بحجم رأس المال نظرا لأنه خط الدفاع الأول في حالة تعرض البنوك لخسائر بسبب توظيف الأموال في عمليات بها مخاطر[39]، لذلك وضع هؤلاء الخبراء معايير لقياس كفاية رأس المال، وأولى هذه المعايير المستخدمة كانت نسبة رأس مال البنك إلى إجمالي الودائع منذ سنة 1914، وحددت هذه النسبة بـ 10% عالميا، الذي ساد إلى غاية 1942 ثم تخلت عنه المصارف الأمريكية خاصة، وبعد الحرب العالمية II، استخدمت السلطات النقدية والمصارف معيار نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول باعتبار أن الأهم بالنسبة للبنك هو كيفية استخدام الأموال في التوظيفات والاستثمارات باستثناء بعض الأصول كالأوراق المالية الحكومية، القروض المضمونة من الحكومة، وقد ظهرت هذه الفكرة سنة 1948.

وإدراكا من الدول الصناعية الكبرى لأهمية وخطورة القطاع المالي وخاصة قطاع المصارف فقد حرصت مجموعة الدول العشر على تشكيل لجنة في إطار بنك التسويات الدولية للرقابة على البنوك مع نهاية 1974، وتأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية عام 1975 بمدينة بازل السويسرية. لذلك سميت هذه اللجنة ببازل للإشراف المصرفي، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشئت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، وتجتمع هذه اللجنة أربع مرات سنويا ويساعدها عدد من فرق العمل الفنيين لدراسة مختلف جوانب الرقابة على البنوك ولذلك فإن

[38]- صلاح حسن، **مرجع ذكر سابقا**، ص336-337.

[39]- عبد الغفار حنفي، الأسواق والمؤسسات المالية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 1994، ص 192

قرارات أو توصيات هذه اللجنة لا تتمتع بأي صفة قانونية أو إلزامية، رغم أنها أصبحت مع مرور الوقت ذات قيمة فعلية كبيرة.

وتتضمن قرارات وتوصيات اللجنة وضع المبادئ والمعايير المناسبة للرقابة على البنوك مع الإشارة إلى نماذج الممارسات الجيدة في مختلف البلدان بغرض تحفيز الدول على إتباع تلك المبادئ والمعايير والاستفادة من هذه الممارسات، ويمثل أسلوب وضع القواعد والمعايير في مختلف المجالات أحد أهم مظاهر التطور في العلاقات الدولية المعاصرة. والهدف من قيام هذه اللجنة هو تحسين مستوى الرقابة المصرفية بين البنوك.

الفرع الثاني: تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية

يمكن تعريف لجنة بازل للرقابة المصرفية بأنها اللجنة التي تأسست وتكونت من مجموعة من الدول الصناعية العشر وذلك مع نهاية عام 1974 حيث اتفق على أن تحظى توصيات اللجنة بإجماع أعضاءها، وقد توالت اجتماعات لجنة بازل حتى اجتماع 1987/12/7 في مدينة بازل للنظر في أول تقرير يهدف إلى تحقيق التوافق في الأنظمة والممارسات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس كفاية رأس المال والمعيار الواجب تطبيقه في البنوك، وفي 1987/12/10 أقر القائمين على السلطة النقدية من محافظي البنوك المركزية لمجموع الدول العشر ذلك التقرير الشهير، واتفق على توجيهه للنشر والتوزيع على الدول الأعضاء في المجموعة وفي الدول الأخرى لدراسته خلال مدة ستة أشهر للتعرف على الآراء المختلفة بشأن توصيات اللجنة.

وبعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدمت اللجنة توصياتها الأولى بشأن كفاية رأس المال، والذي عرف باتفاقية "بازل الأولى"، وذلك في يوليو 1988م ليصبح بعد ذلك اتفاقا عالميا، وبعد أبحاث وتجارب تم وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها وبطريقة مرجحة، وقدرت هذه النسبة ب 8% وأوصت اللجنة من خلاله على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية عام 1992م، ليتم ذلك التطبيق بشكل تدريجي خلال ثلاث سنوات بدءا من 1990، وكانت هذه التوصيات مبنية على مقترحات تقدم بها كوك "Cooke"، والذي أصبح بعد ذلك رئيسا لهذه اللجنة، لذلك سميت النسبة السابقة لكفاية رأس المال بنسبة بازل، أو نسبة كوك، ويسميها الفرنسيون أيضا معدل الملاءة الأوروبيRSE [40].

الفرع الثالث: الأهداف الأساسية لاتفاقية بازل الأولى

[40]- د/ ناصر سليمان، **النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل**، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات- جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، أيام 14 و 15 ديسمبر 2004، ص 288.

تهدف لجنة بازل إلى ما يلي:

- المساعدة في تقوية استقرار النظام المصرفي وبالتحديد بعد تفاقم أزمة الديون الخارجية في الدول النامية بسبب توسيع البنوك الدولية وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية التي تورطت في ديون منفردة أو معدومة في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا مما اضطرها لاتخاذ إجراءات عديدة مثل إسقاط الديون[41]؛
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف الناشئة من الفرو قات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي؛
- تحسين الأساليب الفنية للرقابة على أعمال البنوك وتسهيل عملية تداول المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية المختلفة؛
- العمل على إيجاد آليات مع التغيرات المصرفية العالمية وفي مقدمتها العولمة المالية والتي تذيع من التحرير المالي وتحرير الأسواق النقدية من البنوك.
- تنمية رؤوس الأموال في المصارف لمواجهة خطر الائتمان؛
- مقابلة رؤوس الأموال للتغيرات المتوقعة وغير المتوقعة[42].

المطلب الثالث: الانتقال من اتفاقية بازل الأولى إلى اتفاقية بازل الثانية

انعكست ظاهرة تزايد الأخطار المصرفية على المؤسسات الدولية وخصوصا لجنة بازل للرقابة المصرفية، حيث قامت هذه الأخيرة بإجراء تعديلات جوهرية على اتفاقية بازل الأولى الصادرة في عام 1988 والانتقال من بازل الأولى إلى بازل الثانية.

1- التعديلات التي أجريت على اتفاقية بازل الأولى من 1995 حتى 1997

إن اتفاقية بازل ما بين 1988-1997 نجد أنه هناك العديد من التعديلات التي أجريت عليها، ويمكن الإشارة إلى أهمها فيما يلي:

1-1- تغطية مخاطر السوق وإدخالها في قياس معدل كفاية رأس المال:

ويقصد بمخاطر السوق بأنها عبارة عن مخاطر الخسارة في الداخل والخارج (الميزانية) نتيجة حركة أو تغيرات في أسعار السوق، وهذه التغيرات تشمل حقوق الملكية أو أسعار الصرف الأجنبي أو

[41]- الشواربي عبد الحميد، **إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية**، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص 82.

[42]-د-جميل سالم الزيدانيين، **أساسيات في الجهاز المالي**، دار وائل للطباعة والنشر- الطبعة الأولى- عمان، 1999، ص 142.

تقلبات أسعار السلع، ومن أهم العناصر التي تؤدي إلى خطر السوق هو وقوع مخاطر التغير في سعر الصرف الأجنبي[43].

وافق محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية الكبرى خلال ديسمبر 1995 على التعديلات التالية لأسلوب حساب معيار كفاية رأس المال بهدف تغطية مخاطر السوق(مخاطر تقلبات أسعار العائد، مخاطر تقلبات أسعار الصرف، مخاطر تقلبات أسعار عقود السلع والأسهم) إلى جانب المخاطر الائتمانية.

1-2- إضافة شريحة ثالثة لرأس المال وتحديث طرق القياس:

حيث أشارت التعديلات الأخيرة الخاصة بلجنة بازل إلى ضرورة إضافة شريحة ثالثة لرأس المال، وتتمثل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقا لمحددات معينة بالإضافة إلى الشريحتين المعمول بهما قبل هذه التعديلات وهي حقوق المساهمين وعناصر أخرى منها القروض المساندة بشروط معينة والقروض سواء في الشريحة الثانية أو الثالثة تعني هنا سندات يطرحها البنك في اكتتاب عام بعائد أعلى من سعر السوق نظرا لاحتمال تعرض حائزيها للخسائر التي قد يحققها البنك أي تقترب في طبيعتها في حالة الخسائر إلى حقوق المساهمين بالبنك.

1-3- تعديل رأس المال وفقا للتعديلات الأخيرة:

بعد تكوين ثلاثة شرائح لرأس المال، أصبح من الضروري عند حساب النسبة الإجمالية لرأس مال البنك أن تبرز وجود الصلة الرقمية بين مخاطر الائتمان ومخاطر السوق عن طريق ضرب مقياس المخاطرة السوقية في 12.5 ثم إضافة الناتج إلى مجموع الأصول المرجحة بأوزان المخاطر والمجمعة لأغراض مقابلة الائتمان، وبالتالي سوف يكون بسط الكسر هو مجموع رأس مال البنك من الشريحة الأولى والثانية والذي تم فرضه من قبل عام 1988، بالإضافة إلى عناصر رأس المال من الشريحة الثالثة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية.

1-4- تعديلات منهجية وتنظيمية متصلة بمتطلبات رأس المال لمقابلة المخاطر السوقية:

ترى لجنة بازل أنه يتعين على البنوك المستخدمة لنماذج داخلية أن يكون لديها نظام متكامل لقياس المخاطر يعبر عن كل مخاطرها السوقية، وبالتالي يجب قياس المخاطر باستخدام النماذج الداخلية أو

43- د/ نبيل حشاد، **مرجع ذكر سابقا**، ص 48.

النماذج المعيارية الصادرة عن اللجنة، وكذلك أن المتطلبات الخاصة بالمخاطر الائتمانية والمخاطر السوقية تظل سارية المفعول بشكل أو بآخر على أساس عالمي موحد[44].

2- تعريف اتفاقية بازل الثانية " نسبة ماك دنوث "

على الرغم من النجاح الملحوظ الذي لاقته اتفاقية " بازل الأولى " إلا أنه قد برزت أسبابا عديدة فرضت إعادة النظر في الاتفاقية، كالتطورات الحديثة خصوصا في التكنولوجيا التي أدت إلى إعادة هيكلة القطاع المالي. فقد ركزت اتفاقية بازل الأولى على الحدود الدنيا لرأس المال بينما القضية الرئيسية للبنوك هي " إدارة المخاطر" وجاءت اتفاقية بازل الثانية لتدارك هذا النقص، فقد صممت لتتعامل مع المستجدات والمتغيرات المشار إليها ولتحسين جودة متطلبات رأس المال لتعكس الوزن الحقيقي للمخاطر الجديدة التي تتعرض لها البنوك.

تعتبر اتفاقية بازل الثانية مكملة لتلك التي صدرت عام 1988، حيث قامت اللجنة خلال الفترة من عام 1999 وحتى يوليو 2004 بإصدار العديد من التوصيات وتم إصدار الوثيقة في صورتها النهائية في يوليو 2004 ليطلق عليها مقررات بازل الثانية[45].

وقد حافظت هذه الاتفاقية على نسبة رأس المال مع احتساب مخاطر التشغيل، مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، فقد تأخر تطبيقها إلى نهاية سنة 2005 وامتد إلى سنة 2006 [46].

3- أهداف اتفاقية بازل الثانية

تهدف اتفاقية بازل الثانية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتمثلة فيما يلي[47]:

- تطوير طرق قياس وإدارة المخاطر المصرفية.
- الاتساق بأكبر درجة ممكنة يبين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها البنك.
- تطوير الحوار والتفاهم بين مسؤولي البنك والسلطات الرقابية الوطنية فيما يتعلق بقياس وإدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.
- زيادة درجة الشفافية بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها البنك، كما يجب أن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للمتعاملين مع البنك، حيث أنهم يشاركون البنك في المخاطر التي يتعرض لها.
- المزيد من معدلات الأمان وسلامة ومتانة النظام المصرفي العالمي.

---

[44]-عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية طبع نشر وتوزيع، عين الشمس، 2001،ص 97-103.

[45]- سمير الخطيب، **مرجع ذكر سابقا**، ص40.

46- د- ناصر سليمان، **التطورات العالمية في القطاع المصرفي وآثارها على البنوك الاسلامية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الأزهر، العدد السابع والعشرين، ص35..

[47]- سمير الخطيب، **مرجع ذكر سابقا**، ص41.

- تدعيم المساواة والتوازن في المنافسة بين البنوك دولية النشاط وضمان تكافؤ الأنظمة والتشريعات وعدم التعارض بين الأهداف السياسية والأهداف العامة.
- ادراج العديد من المخاطر – لم تكن متضمنة من قبل – وإيجاد نماذج جديدة أكثر ملاءمة لتطبق في البنوك على كافة مستوياتها.

المطلب الرابع: اتفاقية بازل الثالثة

أبرزت الأزمة الأخيرة التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية أن اتفاقية بازل الثانية لم تعد تنظيما شاملا، لذلك قامت لجنة بازل بإجراء عدة تعديلات لتدارك نقائص اتفاقية بازل الثانية، فبين الآمال المعلقة على الإصلاح والارتياب في أن تكون مجرد مبادرة كسابقاتها ينظر العالم إلى اتفاقية بازل الثالثة كطوق نجاة لإصلاح القطاع المصرفي وتجنيبه ويلات الأزمة.

أولا: تعريف اتفاقية بازل الثالثة

إن الأزمة الأخيرة (أزمة الرهن العقاري) بالإضافة إلى الأزمة التي تعرضت لها سويسرا في خريف 2008 والتي أدت إلى اختفاء كبريات الشركات، حيث أن الدولة فشلت في التصدي للأزمة بسبب التزامات تعهدت بها في محاولة لتجنب الأسوأ، كل هذه المشاكل أكدت بأن كل المؤسسات مهما كان حجمها معرضة لمشاكل قد تصل إلى حد الإفلاس هذه الإشكالية طرحت عل مركز البحث السياسي في سويسرا.

وبعد اجتماع لجنة بازل في سويسرا التي قامت بتنسيق المحادثات بين 27 بلد ثم التوصل إلى مجموعة من التعديلات، التي أطلق عليها "قواعد بازل 3 " والتي تتمثل في إجبار المصارف على زيادة الأموال التي تخصصها كبند احتياطي، فحسب القوانين السارية حاليا (اتفاقية بازل الثانية) فإنه على البنوك تخصيص نسبة 2% فقط من إجمالي القروض كأموال احتياطية، لكن قواعد بازل الجديدة رفعت هذه النسبة بأكثر من ثلاثة أضعاف لتصل إلى 7%، فقد منحت "اتفاقية بازل 3" المصارف مهلة حتى عام 2019 لتطبيق هذه القواعد كلية، على أن يبدأ التطبيق تدريجيا مع بداية سنة 2013 بنسبة 3.5% من الأموال الاحتياطية إلى 4.5% سنة 2015، حيث أنها تمثل رأس المال المكتتب به والأرباح غير الموزعة من جهة مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بعوائد، غير متراكمة العوائد، وغير مقيدة بتاريخ استحقاق أي أدوات قادرة على استيعاب الخسائر فور حدوثها.

ثانيا: الإصلاحات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة

من بين الاصلاحات التي جاءت بها اتفاقية بازل الثالثة نجد ما يلي:

- **تعزيز رأس المال النظامي:**

حيث سيتم رفع الحد الأدنى من متطلبات رأس المال وهو أعلى أشكال رأس المال الذي يمكن أن يستوعب الخسائر من النسبة الحالية 2% إلى 4.5%، كما أن متطلبات رأس المال للفئة الأولى يتم رفعها من 4% إلى 6%، وقد أضافت الإصلاحات نوعا جديدا من رأس المال الذي يمكن تسميته أموال تحوطية أو إضافية تحتفظ بها البنوك بنسبة 2.5% علاوة على الحد الأدنى المطلوب وفقا للأنظمة الحالية، وهكذا فإن الحد الأدنى المطلوب من رأس مال الفئة الأولى (رأس مال الحماية) سوف يكون بنسبة 8.5%، وسوف تصبح نسبة إجمالي رأس المال بعد تطبيق الاصلاحات المقترحة 10.5% مقابل 8% في الوقت الراهن، حيث سوف يتم الانتقال لمرحلة المتطلبات الجديدة خلال ثمانية سنوات بطريقة تدريجية.

- **المتطلبات الجديدة للسيولة:**

ثبت أثناء الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى أهمية السيولة لعمل النظام المالي العالمي والأسواق بكاملها حيث اقترحت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة اعتماد نسبتين الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة ، حيث تم العمل بها ابتداءا من 01 جانفي 2015، أما النسبة الثانية فهي لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها أن يتوفر البنك على مصادر تمويل مستقرة لأنشطته وسيتم العمل بها ابتداءا من 2018.

- تحديد نشاط البنوك في أموالها وتجعلها مخصصة فقط لاستثمارات زبائنها وليس لاستثمارات البنك الخاصة.
- تطوير نظام تحويل الديون إلى أسهم عندما تنشأ صعوبات.

ويتوقع لهذه التدابير الاستجابة بفعالية للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك.

ثالثا: أهمية اتفاقية بازل الثالثة

تظهر أهمية اتفاقية بازل الثالثة من خلال التعديلات التي قامت بها والتي تعمل على إبقاء وتقوية قابلية مكونات رأس المال على امتصاص الخسائر، حيث تشدد مقترحات لجنة بازل على تغطية

الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات على المشتقات وتمويل سندات الدين، وذلك من خلال إضافة رسملة إضافية للمخاطر وكذلك لتغطية الخسائر الناتجة من إعادة تقييم الأصول المالية على ضوء تقلب أسعارها في السوق.

فالقواعد الجديدة ستقلص من قدرة البنوك على الإقراض وستجعلها أقل إدرارا للربح، لكنها ستجعل النظام بأكمله أكثر أمنا لأنه ستوفر حماية أكبر ضد الإفلاس وبالتالي ستتمكن المصارف من تحمل مزيد من الصدمات من دون أن تنهار.

المبحث الثالث: إدارة لجنة بازل للمخاطر المصرفية

في ظل التصاعد الخطير للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، بدأ البحث عن آليات لمواجهتها وإيجاد قواعد وأسس مشتركة بين البنوك المركزية في دول العالم المختلفة من أجل التنسيق بين السلطات الرقابية للتقليل منها، ومواجهتها وهو ما تجسد في معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية،

المطلب الأول: المخاطر المصرفية

تواجه البنوك التجارية نتيجة قيامها بوظائفها العديد من المخاطر خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية، ومن أهم أنواع المخاطر التي تتعرض لها البنوك بالإضافة إلى المخاطر المذكورة سابقا في المبحث الثاني (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر رأس المال، مخاطر التشغيل) نجد المخاطر التالية:

1-مخاطر السوق:

تواجه المصارف مخاطر الخسارة في عملياتها الداخلة في الميزانية العمومية والخارجة عنها، وهي مخاطر ناجمة عن تغيرات الأسعار في السوق، والواقع أن مبادئ المحاسبة المعهودة تبرز هذه المخاطر عادة في العمليات التي يقوم بها المصرف المعني، سواء كانت العمليات تنطوي على أدوات للدين أو أدوات رأسمالية، أو نتيجة لوجود أوضاع مصرفية متعلقة بالنقد الأجنبي، فالمصارف تتعامل بالعملات الأجنبية كجهات رئيسية مشاركة في السوق، أي أنها تحدد أسعار الصرف لعملائها عن طريق اتخاذ مراكز انفتاحيه بمختلف العملات، كذلك فإن المخاطر التي ينطوي عليها التعامل

بالعملات الأجنبية خصوصا من خلال اتخاذ مراكز انفتاحيه في التعامل بهذه العملات، تمثل مخاطر تزيد خلال الفترات التي تكون فيها أسعار الصرف غير مستقرة[48].

2- مخاطر أخرى:

إن البنوك التي تتعامل مع الأنشطة الدولية غالبا ما تتحمل مخاطر إضافية مثل مخاطر قانونية، مخاطر الدولة ومخاطر السمعة.

3- المخاطر القانونية:

تكون المصارف عرضة لأشكال متعددة من المخاطر القانونية، ويتضمن الخطر الذي يتعلق بتحول الأصول إلى قيمة أقل أو تزيد قيمة الخصوم عن الحد المتوقع بسبب الإرشاد القانوني غير الملائم أو الوثائق القانونية غير الصحيحة، كما قد تفشل القوانين الموجودة في حل المسائل القانونية خاصة أن المصارف تعمل في نطاق واسع من الأعمال التجارية المصرفية، بالإضافة إلى تغيير القوانين التي تؤثر على المصارف أو المؤسسات التجارية الأخرى، وتكون المصارف أكثر عرضة للمخاطر القانونية عندما تدخل في تعاملات جديدة[49].

4- مخاطر السمعة:

تنشأ المخاطر المتصلة بسمعة المصرف من جراء الفشل التشغيلي، وعدم التقيد بالقوانين والنظم ذات الصلة، أو نتيجة لأسباب أخرى، ولهذا النوع من المخاطر بشكل خاص أثر في المصارف المعنية لأن طبيعة العمل المصرفي تقتضي المحافظة على ثقة المودعين والدائنين، وعلى ثقة السوق بصورة عامة[50].

5- مخاطر الدولة (المخاطر السيادية):

نقصد بمخاطر الدولة تلك المخاطر المرتبطة بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة الأم على المقترض، وتكون هذه المخاطر واضحة عند الاقراض لحكومات أجنبية أو هيئات أجنبية.

حيث أن هذا النوع من الإقراض غير آمن بشكل فعال، لذا يجب النظر بجدية في حالة القيام بمنح أي قرض أو استثمار أجنبي للمقترضين من جهات عامة أو خاصة، وهناك أيضا مكون من مكونات مخاطر الدولة يسمى " مخاطر التحويل " والذي يحدث نتيجة عدم تخصيص التزامات المقترض

---

[48]- سمير الخطيب، **قياس وإدارة المخاطر بالبنوك**، منشأة المعارف جلال حزى و شركاؤه، الاسكندرية 2005، ص 64-65.

[49]-- د- نبيل حشاد، **دليلك إلى الرقابة الداخلية والخارجية في المصارف، مرجع ذكر سابقا**، ص50.

[50]- سمير الخطيب، **مرجع ذكر سابقا**، ص 68.

بالعملة المحلية، حيث قد تكون العملة قيد الالتزام غير متاحة للمقترض بغض النظر عن وضعه المالي[51].

المطلب الثاني: تسيير المخاطر حسب اتفاقية بازل الأولى

تعتمد اتفاقية بازل الأولى في تسيير المخاطر البنكية على المعايير الاحترازية الدولية المتمثلة فيما يلي:

1- رأس المال الأدنى:

حيث تهدف الاتفاقية إلى حساب الحدود الدنيا لرأس المال أخذا في الاعتبار المخاطر الائتمانية، ولم يشمل معيار كفاية رأس المال كما جاء بالاتفاقية عام 1988 مواجهة المخاطر الأخرى مثل مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية، ويحسب رأس المال الأدنى كما يلي[52]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان} = \frac{\text{إجمالي رأس المال} \times 100}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر}} \geq 8\%$$

2- نسبة تقسيم المخاطر:

تهدف نسبة تقسيم المخاطر إلى تفادي تركيز المخاطر على مستفيد واحد أو مجموعة واحدة من المستفيدين، هذه القاعدة مبنية على معاملين:

الأول: عدم تجاوز مجموع المخاطر على نفس المستفيد أو على مجموع المستفيدين نسبة 25% من الأموال الخاصة.

الثاني: لا يجب أن يتعدى مجموع المخاطر المترتبة على المستفيدين الذين تتجاوز مخاطر كل واحد منهم 10% من الأموال الخاصة الصافية للبنك.

$$\text{نسبة تقسيم المخاطر} = \frac{\text{الأخطار الموجهة على زبون أو مجموعة من الزبائن}}{\text{الأموال الخاصة الصافية}} \geq 25\%$$

3- نسبة السيولة:

من بين المعايير التي أقرتها لجنة بازل تتمثل في نسبة السيولة تطبيقا لمبدأ ملاءة آجال مصادر واستعمالات الأموال، حيث أن معيار نسبة السيولة أي نسبة مجموع الموجودات أو الاستعمالات السائلة

[51]- د- نبيل حشاد، **مرجع ذكر سابقا** ،ص 48.
[52]- د/ عبد المطلب عبد الحميد،**مرجع ذكر سابقا**، ص 79.

إلى مجموع الطلبات مستوجبة الأداء، ويوفر هذا المعيار من حيث المبدأ امكانية مواجهة طلبات السحب التي قد تتعرض لها وكذلك سائر المطلوبات المستوجبة، يتحقق هذا الهدف بشكل أمثل عندما تتساوى الأموال السائلة في البنك خلال فترة معينة مع مجموع التزاماته، أي حين تبلغ نسبة السيولة مائة بالمائة.

نسبة السيولة = $\frac{\text{الأصول السائلة في الأجل القصير}}{\text{الخصوم المستخدمة في الأجل القصير}}$ **≥ 100%.**

4- نسبة مراكز الصرف:

إن الهدف الرئيسي من حساب مراكز الصرف هو مراقبة خطر الصرف، وهو الخطر الذي تكون فيه نسبة التغير في أسعار العملات بالنسبة للعملة المحلية.

نسبة مراكز الصرف = $\frac{\text{وضعية الصرف الطويلة القصيرةو لكل عملة أجنبية}}{\text{الأموال الخاصة}}$ ≥15%

أي لا تتجاوز وضعية الصرف الطويلة أو القصيرة لكل عملة أجنبية نسبة 15% من مبلغ الأموال الخاصة للبنك.

نسبة مراكز الصرف = $\frac{\text{مجموع وضعيات الصرف القصيرة لكل العملات الأجنبية}}{\text{الأموال الخاصة}}$ **≥ 40%.**

5- وضع معاملات تحويل الالتزامات العرضية[53]:

حيث يلاحظ أنه بعد تحويل الأصول التي تمثل ائتمان مباشر ائتمان مباشر ممنوح أساسا للغير إلى أصول خطرة مرجحة بأوزان باستخدام أوزان المخاطر المشار إليها سابقا، فإن الاتفاقية ترى ضرورة أن ينظر إلى الالتزامات العرضية التقليدية على أنها ائتمان غير مباشر لا يترتب عليه انتقال أموال من البنك إلى الغير أي أنه أقل مخاطرة من الائتمان المباشر، وقد تم تسوية هذه الالتزامات أو تتحول إلى ائتمان مباشر في المستقبل، وفي هذا الإطار يتم ما يلي:

5-1- تحويل الالتزام المصرفي إلى ائتمان مباشر باستخدام معامل التحويل الذي يحدد درجة المخاطر وفقا لطبيعة الالتزام ذاته.

[53]- د/ طارق عبد العال، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص 35.

2-5- يتم تحويل الائتمان المباشر الناتج من الخطوة السابقة إلى أصل خطر مرجحا باستخدام الوزن الترجيحي للمدين، فعلى سبيل المثال 20% معامل تحويل 10% وزن ترجيحي للمدين يساوي 4% قيمة الالتزام العرضي، والقيمة الناتجة تدرج بمقام معيار كفاية رأس المال.

6- وضع أوزان ترجيحية مختلفة لدرجة مخاطر الأصول[54]:

إن الوزن الترجيحي يختلف باختلاف الأصل من جهة وكذلك اختلاف الملتزم بالأصل أي المدين من جهة أخرى، ومن هذا نجد أن الأصول تندرج عند حساب معيار كفاية رأس المال من خلال خمسة أوزان هي: 0%، 10%، 20%، 50%، 100%.

7- تعميق الاهتمام بنوعية الأصول وكفاية المخصصات الواجب تكوينها:

حيث تم تركيز الاهتمام على نوعية الأصول ومستوى المخصصات التي يجب تكوينها للأصول أو الديون المشكوك في تحصيلها وغيرها من المخصصات، وذلك لأنه لا يمكن تصور أن تفوق معيار كفاية رأس المال لدى البنك من البنوك الحد الأدنى المقرر بينما لا تتوافر لديه المخصصات الكافية في نفس الوقت من الضروري كفاية المخصصات أولا ثم يأتي بعد ذلك تطبيق معيار لكفاية رأس المال.

8- تصنيف الدول من حيث أوزان المخاطر الائتمانية:

تم تصنيف الدول في ضوء تقرير اللجنة إلى مجموعتين على النحو التالي:

المجموعة الأولى: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر المتدنية، وتضم مجموعتين فرعيتين هما:

أ- الدول الأعضاء في لجنة بازل (مجموعة العشر **group of ten**).

ب- الدول التي عقدت ترتيبات اقراضية خاصة مع صندوق النقد الدولي وهي: استراليا، النمسا، الدانمرك، فنلندا، اليونان، ايسلندا، ايرلندا، نيوزيلندا، النرويج، البرتغال، السعودية، تركيا.

تضم هذه المجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية **OCDE** ودول ذات ترتيبات خاصة مع صندوق النقد الدولي.

المجموعة الثانية: وهي مجموعة الدول ذات المخاطر العالية، وتشمل كل دول العالم التي لم تذكر في المجموعة الأولى، وتضم جميع دول الإسلامية باستثناء السعودية وتركيا[55]

---

[54]- د/ طارق عبد العال حماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، مرجع ذكر سابقا**، ص 138-139.

[57]- أحمد سليمان خصاونة، **المصارف الإسلامية (مقررات لجنة بازل – تحديات العولمة – استراتيجية مواجهتها)**، جدار الكتاب العالمي، عمان العبدلي – مقابل جوهرة القدس، ص 117

المطلب الثالث: تسيير المخاطر حسب اتفاقية بازل الثانية

يقوم الاتفاق الجديد في تسيير المخاطر البنكية على المحاور الثلاث الأساسية التالية:

المحور الأول: تحديد الحد الأدنى لرأس المال

طريقة مستحدثة لحساب كفاية رأس المال المرجح بالمخاطر واللازم لمواجهة مخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر الائتمان، تختلف اتفاقية بازل الثانية عن اتفاقية بازل الأولى في مقام صيغة معدل كفاية رأس المال حيث أضيفت مخاطر التشغيل ومخاطر السوق لمعامل النسبة لتصبح الصيغة كالتالي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال}}{\text{إجمالي المخاطر}} \geq 8\%$$

اجمالي رأس المال = رأس المال الأساسي +رأس المال التكميلي + القروض المساندة لأجل سنتين لتغطية مخاطر السوق.

إجمالي المخاطر = مخاطر السوق + مخاطر التشغيل + مخاطر الائتمان

المحور الثاني: المراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال

تتطلب عملية المراجعة الرقابية أو الإشرافية من قبل السلطات (المصارف المركزية)، التأكد من أن كل مصرف لديه إجراءات وأساليب داخلية سليمة لقياس مدى كفاية رأس المال، بناءا على تقييم تفصيلي للمخاطر، إن الإطار الجديد لاتفاقية بازل الثانية يشدد على أهمية قيام إدارة المصرف بوضع إجراءات داخلية لتقييم رأس المال، وتحديد مستويات محددة لرأس المال تتناسب مع منظومة المخاطر الخاصة بالمصرف وبيئة الرقابة لديه، وتكون السلطات الرقابية مسؤولة عن تقييم مدى قدرة المصارف على قياس متطلبات تحقيق كفاية رؤوس أموالها، قياسا بمستوى المخاطرة لديها، وهذه العملية تخضع للمراجعة الإشرافية والتدخل من قبل البنوك المركزية كلما كان ذلك ضروريا، ولذلك خصصت الدعامة الثانية للمراجعة الرقابية لمتطلبات رأس المال التي تضمنت أربعة مبادئ أساسية يجب أن تتبعها السلطات الرقابية وهي:

المبدأ الأول: ينبغي أن يكون لدى كل بنك أساليب ونظم للتقييم الشامل لمدى كفاية رأس المال وفقا لنوعية المخاطر التي يتعرض لها، بالإضافة إلى استراتيجية للحفاظ على مستوى رأس المال المطلوب إذا زادت المخاطر.

المبدأ الثاني: ينبغي على السلطة الرقابية أن تراجع وتقيم النظم الداخلية لتقييم رأس المال بالبنوك وتحديد مدى قدرتها على مراقبة التزاماتها بالنسب المحددة من جانب السلطة الرقابية، وفي حالة عدم كفاية الاجراءات فيتعين عليها أن تتخذ الإجراءات المناسبة.

المبدأ الثالث: ينبغي أن يكون لدى السلطات الرقابية القدرة على أن تطلب من البنوك حيازة رأس مال يزيد عن النسب الدنيا.

المبدأ الرابع: ينبغي على السلطة الرقابية أن تتدخل عند اللزوم في مراحل مبكرة لمنع انخفاض رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب وفقا لمقررات لجنة بازل الثانية، كما ينبغي أن تطالب السلطة الرقابية البنوك باتخاذ إجراءات تصحيحية سريعة إذا لم يتم الاحتفاظ بالمستوى المطلوب لرأس المال أو لم يتم إعادته لحالته السابقة.

المحور الثالث: انضباط السوق

يعتبر المحور الثالث والخاص بانضباط السوق أحد المحاور الجديدة في اتفاقية بازل الثانية بالإضافة إلى المحور الثاني وهو عمليات المراجعة الرقابية، حيث أن اتفاقية بازل الأولى لم تتضمن هذين المحورين، ويعتبر محور انضباط السوق مكملا للمحور الخاص بالحد الأدنى لرأس المال وأيضا لمحور المراجعة الرقابية، وقد رأت اللجنة تشجيع انضباط السوق من خلال تطوير مجموعة متطلبات الافصاح التي تسمح للمشاركين في السوق المصرفية بتقييم المعلومات الخاصة بالمخاطر الكلية التي يواجهها البنك، ومستوى رأس المال المطلوب لمواجهة المخاطر، وتعتقد اللجنة أن الإفصاح العام له أهمية في اتفاقية بازل الثانية حيث أن اعتماد البنوك على مناهجها وأساليبها الداخلية والتصنيف الائتماني وقياس المخاطر المختلفة يستلزم الإفصاح عنها، إن انضباط السوق سيعود بالفائدة على البنوك والسلطة الرقابية وخصوصا في مجال إدارة المخاطر وتحسين الاستقرار المصرفي.

أشار الاتفاق الجديد إلى أن الافصاح المطلوب بموجب الاتفاق لابد أن يكون متسقا مع الافصاح المحاسبي الدولي والتركيز على أهمية أن لا يوجد تعارض بينها وقد أشار الاتفاق إلى الإفصاح عن معظم المعلومات الخاصة بأعمال البنوك، ولتحقيق أهداف المحور الثالث لابد من إيجاد بيئة تتميز بالتنظيم وتطبيق القوانين وتفعيل التشريعات لإلزام البنوك بالتعامل مع عملائهم بشفافية وإفصاح عن كل المعلومات والبيانات ونشرها بشكل يسهل الحصول عليها، وحددت اللجنة أهم العناصر المطلوب الإفصاح عنها وهي:

1- رأس المال (هيكل رأس المال وكفاية رأس المال)

2- المخاطر الائتمانية ومخاطر الاستثمارات طويلة الأجل في سجلات البنك وأساليب تجنب المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق.

3- مخاطر التشغيل ومخاطر سعر الفائدة[56].

[56]- د/ نبيل حشاد، **مرجع ذكر سابقا**، ص 39-40. -

خلاصة الفصل الأول:

تعتبر عملية تقييم الأداء من أهم الوظائف في الإدارة المصرفية وذلك لأنها تعد كمؤشر لنجاح أو فشل السياسة المتبعة من قبل البنك، وتتم عملية تقييم الأداء من خلال دراسة الوضعية المالية للبنوك التجارية من خلال قياسها لأدائها خلال مدة زمنية معينة، ويكون هذا القياس خاصة بالعوائد المحققة من جهة والأخطار المالية التي تتعرض لها أعمال البنوك والمؤثرة على أرباحها.

تعتبر الرقابة وتقييم الأداء عنصران مترابطان ذلك أنه يمكن للرقابة على البنك من خلال تقييم أدائه، حيث أنه يمكن تقييم أداء البنك باستخدام أساليب رقابية منها التقييم باستخدام مؤشرات camels (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الربحية والسيولة، الإدارة والحساسية اتجاه مخاطر السوق) بالإضافة إلى أسلوب الرقابة المصرفية بالمخاطر (اتفاقية بازل بمختلف مراحلها).